الأهرام
مجلة
الديمقراطية
٥٧
فصلية متخصصة محكمة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية – العدد ٥٧ يناير ٢٠١٥

■ **الافتتاحية:** ربيع يناير .. ثورة المعنى — د. هناء عبيد

■ **دراسات:**
السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية — د. أشرف محمد ياسين

■ **مقالات:**
الإسلام السياسى بين التراجع والمراجعة — د. وحيد عبد المجيد
نخب ما بعد بعد الاستعمار — د. أحمد زايد

■ **ملف العدد: أربع سنوات من "الربيع"**
نحن النساء العربيات — د. شيرين أبو النجا
حدود الدور الخارجى فى ثورات الربيع العربى — د. جمال عبد الجواد
ثورات الربيع وفرضية الاستثناء العربى — د. دينا شحاتة
مأزق الاقليات بين قمع ما قبل "الربيع" وتهديد الوجود ما بعده — د. مى مجيب
الأسباب العشرة لتجنب الملكيات العربية موجة الثورات — د. معتز سلامة

■ **قضايا مصرية:**
دور الدولة الاقتصادى وإعادة تصميم نموذج التنمية — د. عمرو عادلى
تشريعات المرحلة الانتقالية وشروط التحول الديمقراطى — محمد العجاتى
اليسار المصرى: إشكاليات بناء البديل الديمقراطى — أحمد عبد الحميد حسين
الملف النفسى للمصريين فى الذكرى الرابعة للثورة — د. خليل فاضل

■ **ثقافة ديمقراطية:**
الثورات العربية والأدب — د. عمار على حسن

■ **قضايا ديمقراطية:**
المنظور الاجتماعى للعجز الديمقراطى — د. عبير رضوان

■ **انتخابات:** تونس - البحرين - أوكرانيا - موزمبيق- بوليفيا
■ **تقارير:** بوركينا فاسو - الولايات المتحدة - هونج كونج
■ **مكتبة الديمقراطية:** عروض كتب - قراءات أجنبية

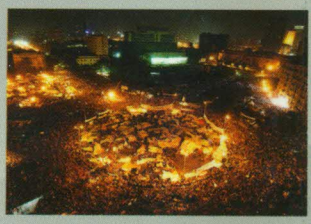

الإسلام السياسى بين التراجع والمراجعة
لماذا تجمد تنظيم «الإخوان» فى مصر؟

نخب ما بعد بعد الاستعمار
التشظى وموت المجال العام

1

الإسلام السياسى بين التراجع والمراجعة لماذا تجمد تنظيم «الإخوان» فى مصر؟

د. وحيد عبد المجيد

رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

يتفاوت استعداد تنظيمات «الإخوان المسلمين» للتطور ومراجعة الأخطاء من بلد إلى آخر، رغم وحدة مرجعيتها. وبينما يستطيع بعض هذه التنظيمات مراجعة مواقفه لتجنب تراجع موقعه، وسعياً للحفاظ على حضوره، يفتقد بعضها الآخر هذه القدرة حتى حين يكون فى أشد الحاجة إلى مراجعة محدودة لتجنب كارثة، أو ما يسمى فى أدبيات الإسلام السياسى «محنة».

وإذا كان الفرق بين سلوك جماعة «الإخوان» فى مصر وحركة النهضة (ذات المرجعية الإخوانية) فى تونس هو أبرز المؤشرات على هذا التفاوت فى اللحظة الراهنة، فهذا ليس المؤشر الوحيد، كما أنه ليس هو الأول من نوعه، ولن يكون الأخير. ولكن دلالته الأكثر أهمية هى أن تنظيم «الإخوان» فى مصر، حيث منشأ الإسلام السياسى، وموطن «الجماعة الأم» التى تفرعت عنها، أو استلهمتها، أو سارت على نهجها عشرات الجماعات فى المنطقة والعالم، هو الأكثر جموداً واستعصاءً على التطور ومقاومة للمراجعة.

وإذا نظرنا إلى تنظيمات «الإخوان» فى المنطقة الآن، نجد تفاوتاً فى استعدادها للتطور وتبايناً فى قدرتها على المراجعة. فليست حركة النهضة التونسية وحدها هى التى طورت منهج قيادتها، مقارنة بجماعة «الإخوان» فى مصر، وأظهرت استعداداً للمراجعة قبل الارتطام بالحائط، وحافظت من ثم على حضورها القوى فى الساحة السياسية فحصلت على نحو ثلث مقاعد مجلس النواب فى الانتخابات التى أجريت فى 26 أكتوبر الماضى، وتمكنت من تقليص خسائر أكبر بكثير كانت مهددة بها بعد توليها الحكم فى ظروف شديدة الصعوبة، وارتكابها أخطاء كبيرة قبل أن تبدأ فى تصحيحها.

وقد سبقها إلى هذا المنهج، تنظيم «الإخوان» الجزائرى، الذى تحول إلى حزب يحمل اسم «حركة مجتمع السلم»، باتخاذه موقفاً قوياً ضد العنف خلال العشرية الدموية التى نتجت عن الصدام المسلح بين سلطة الحكم، وجبهة الإنقاذ الإسلامية «فيس»، وجماعات مسلحة انبثقت منها أو تحالفت معها فى التسعينيات. ولذلك ظلت «حمس» شريكاً فى الائتلافات الحكومية الجزائرية التى شُكلت خلال الفترة بين 1994 – 2013.

ورغم أن حزب العدالة والتنمية فى المغرب لا يُعتبر من تنظيمات «الإخوان» التقليدية، بخلاف نظيريه فى تونس والجزائر المجاورتين، فقد تأثر بمرجعية هذه التنظيمات، وإن لم تكن هى الملهم الوحيد له. وقدم هذا الحزب، ولا يزال، نموذجاً فى الممارسة الديمقراطية والشراكة الوطنية. وأثبت زعيمه ورئيس الحكومة الحالية، عبد الله بن كيران، فعلياً ما كان يقوله من موقع المعارضة، وهو أن تولى الحكم سبيل لتحقيق الإصلاح، وخدمة الناس، وليس لتعليمهم الدين وتغيير قناعاتهم.

وتختلف هذه الحالات عن تنظيم «الإخوان» الأردنى الأقل استعداداً للتطور، الأمر الذى حرمه من استثمار فرصة تمتعه بالمشروعية القانونية منذ تأسيسه فى أربعينيات القرن الماضى، وامتداد هذه المشروعية إلى حزب جبهة العمل الإسلامى الذى أنشأه فى نهاية الثمانينيات ليكون ذراعاً سياسية له. وقد ظلت علاقته مع السلطة الأردنية ملتبسة ومعقدة، حيث تراوحت بين الاتفاق والاختلاف، والتعاون والصراع، والتقارب والتباعد. ولكنها اتجهت فى السنوات الأخيرة إلى تباعد غير مسبوق بسبب جمود التنظيم، واستعصائه على الإصلاح، ومقاومته محاولات متوالية لتطويره من داخله، على نحو يجعله أكثر تنظيمات «الإخوان» شبهاً بالتنظيم المصرى. وينطبق ذلك على التنظيم الفلسطينى الوثيق الصلة بنظيره الأردنى، حيث جمعهما وعاء واحد لفترة طويلة، وظل التأثير المتبادل بينهما قوياً.

ويبدو تنظيم «الإخوان» فى البحرين، والذى يعمل تحت غطاء «جمعية المنبر الإسلامى» أكثر تنظيماتهم استعداداً للتطور فى منطقة الخليج. ولذلك حافظ على حضوره فى البرلمان فى الانتخابات الأخيرة، رغم العاصفة التى هبت على تنظيمات «الإخوان» فى هذه المنطقة خلال العامين الأخيرين، حيث حصل على مقعدين فى الانتخابات التى أجريت فى نهاية نوفمبر الماضى بنسبة 5% من إجمالى المقاعد (40 مقعداً).

وإذ تدل المقارنة على أن التنظيم المصرى هو أكثر تنظيمات «الإخوان» جموداً، وأحد أشدها استعصاء على التطوير، يُثار التساؤل عن العوامل التى جعلته عاجزاً عن مراجعة مواقفه ليس فقط حين يكون مهدداً بالتراجع، ولكن أيضاً عندما يكون ارتطامه بالحائط وشيكاً. فلم يكن اصطدامه بالحائط عام 2013 هو الأول من نوعه. فقد حدث مثل ذلك بشكل أو بآخر مرتين من قبل: عام 1948 وعام 1954. وعندما تكرر ذلك للمرة الثالثة وبصورة أشد حدة، صار دليلاً على ما كانت شواهده واضحة منذ ثلاثة عقود على الأقل، وهو وجود خلل بنائى فى التنظيم، خلق حالة جمود تاريخى.

والحال أن عجز تنظيم «الإخوان» المصرى عن التطور، وعدم قدرته على استيعاب درس «المحنة» مرتين، بما يعنيه ذلك من ازدياد الجمود فى داخله، يعود إلى نوعين من العوامل يتعلق أولهما ببنية التنظيم الأساسية منذ إنشائه، ويرتبط الثانى بطبيعة القيادة التى هيمنت عليه قبل وصوله إلى السلطة عام 2012.

أولاً- اختلال تأسيسى فى بنية التنظيم:

كثيرة هى الاختلالات التى رصدها باحثون موضوعيون فى جماعة «الإخوان» المصرية منذ نشأتها. غير أنه إذا أردنا تحديداً دقيقاً قدر الإمكان لجوهر أزمة هذه الجماعة، سنجده فى بنية تنظيمها منذ إنشائه، ثم فى افتقاد هذا التنظيم العقل السياسى الذى يمكن أن يضبط حركته حين يتفاقم الاختلال الناجم عن طبيعة بنيته.

وإذا كان معظم الأحزاب والمنظمات فى العالم تعانى مشاكل تنظيمية، فيما يوجد اختلال شديد فى بنيات كثير منها، إلا أن الخبراء فى شئون التنظيمات organizations يعرفون أن أكبرها حجما وانتشاراً هى الأكثر تأثراً بالتداعيات السلبية لهذا الاختلال وتلك المشاكل.

ويصبح الخلل فى بنية التنظيم سبباً فى أزمة ممتدة، أو أزمات متكررة، حين يكون عقله السياسى ضعيفاً أو مفقوداً. وهذا هو المصدر الرئيسى لأزمة تنظيم «الإخوان» فى مصر، إذ تتفاقم التداعيات السلبية لاختلاله عندما تزداد قوته على نحو يدفع إلى انفلات فى حركته، وتطرف فى مواقفه، ولا يجد العقل السياسى الذى يضبط

إيقاعه. ولذلك يبدو التنظيم فى هذه الحالة كما لو أنه سيارة اختلت حركتها لعدم إجراء الصيانة والإصلاحات اللازمة لها، ولا تجد السائق الماهر الذى تشتد حاجتها إليه لمنع ارتكابها حادثة أو ارتطامها بالحائط، بل يساهم هذا السائق فى دفعها نحو الكارثة.

وقد تكرر ذلك ثلاث مرات فى تاريخ جماعة الإخوان (1948 و1954 و2013) فى ظروف مختلفة كل الاختلاف. ولكن ما لم يختلف هو الاختلال الذى اقترن بغياب قواعد عامة واضحة ومحترمة فى إدارة التنظيم لا تختلف بتغير الظروف والأهواء. وكان ممكناً أن تبقى الآثار السلبية لهذه الطريقة فى إدارة التنظيم عند مستوى أقل مما بلغته لولا الاستقلال النسبى الذى حظى به الجناح المسلح السرى الذى عُرف باسم «النظام الخاص» منذ إنشائه بين عامى 1939 و1940، حيث لا يوجد اتفاق على تاريخ تأسيسه. فلم يكن هذا الجناح مرتبطاً بالتنظيم الرسمى للجماعة لأسباب تتعلق بسريته، وربما لأن البنا اعتبره حالة مؤقتة ترتبط بالنضال ضد الاحتلال البريطانى، ومواجهة الغزو الصهيونى لفلسطين.

فلم تمض سنوات على إنشاء «النظام الخاص» حتى تفاعل الاختلال التنظيمى مع الظرف الموضوعى العام فى مصر فى اتجاه أدى إلى نوع من «الاستقلال الذاتى» لهذا الجناح السرى. فقد كان انتقال قيادة «النظام الخاص» من صالح عشماوى الأقل اندفاعاً إلى عبد الرحمن السندى الأكثر جموحاً بداية تحول الوضع الخاص الذى حظى به هذا الجناح المسلح باتجاه «استقلال ذاتى» آخذ فى الازدياد حتى بلغ ذروته عام 1948.

وكان تغيير قيادة «النظام الخاص» نتيجة أزمتين تنظيميتين كبيرتين قادتا إلى استقالة أو إقالة اثنين من القادة الرئيسيين الثلاثة بعد البنا فى الجماعة (أحمد السُكرى، ود. إبراهيم حسن)، وتراجع دور الثالث (عبد الحكيم عابدين) بعد تورطه فى ممارسات مشينة، الأمر الذى فرض على البنا استدعاء العشماوى من قيادة «النظام الخاص» لسد الفراغ فى الهيكل القيادى للجماعة. ولم تكن هاتان الأزمتان، وما ترتب عليهما إلا نتيجة الاختلال التأسيسى فى بنية التنظيم وهيكله القيادى.

كما كان تنامى نفوذ «النظام الخاص»، بعد تغيير قيادته، كنتيجة لهاتين الأزمتين التنظيميتين، مرتبطاً باختلال آخر فى علاقة هذا الجناح منذ إنشائه بالتنظيم الرسمى. وأدى ذلك إلى ارتباك عملية صنع القرار بين المرشد العام، ومكتب الإرشاد، وقيادة «النظام الخاص» فى القاهرة وأركانه فى بعض المحافظات بدءاً بالإسماعيلية وبورسعيد. وتنامى ذلك الارتباك فى وضع سياسى معقد يسهل أن تتعدد فى ظله الخيارات، حيث تزامن فشل حكومة النقراشى فى سعيها إلى تدويل القضية المصرية عبر عرضها على مجلس الأمن، مع إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين فى نوفمبر 1947.

فقد أدى ذلك إلى حالة غضب عارم فى مصر كلها جرفت «النظام الخاص» الذى ازداد شعوره بقوته، إلى تكثيف عمليات الاغتيال والتفجير ضد الإنجليز، وبعض ممتلكات اليهود، وما اقترن بذلك من تورط فى قتل القاضى أحمد الخازندار فى 22 مارس 1948 بسبب حكم قضائى أصدره ضد عدد من «الإخوان» بعد اتهامهم بقتل جندى إنجليزى. كما شمل التصعيد الذى قام به «النظام الخاص» استهداف بعض جنود الشرطة. ورغم أن هذا العنف «الإخوانى» فاق كل الممارسات العنيفة التى قامت بها تنظيمات وجماعات أخرى ضد الإنجليز، ومن اتُهموا بالارتباط بهم، وكان بينهم الرئيس الراحل أنور السادات (قضية اغتيال أمين عثمان المشهورة)، فقد كان فى مجمله رد فعل متهور فى لحظة انفجار القضيتين الوطنية والفلسطينية، وليس فعلاً معّبراً عن توجه إرهابى. فلم تعرف مصر الإرهاب بمعناه الدقيق إلا فى سبعينيات القرن الماضى.

وكان الصدام مع حكومة النقراشى والقصر، وإصدار قرار حل الجماعة فى 8 ديسمبر 1948، ورد «النظام الخاص» عليه، عبر اغتيال النقراشى فى 28 ديسمبر 1948، ثم اغتيال حسن البنا فى 12 فبراير 1949، محصلة لتلك المقدمات المرتبطة بالاختلال التنظيمى، وما أدى إليه من جموح فى غياب عقل يضبطه، أكثر من أى شىء آخر.

وهكذا أنتج الاختلال التنظيمى تفككا فقد المرشد العام فى ظله السيطرة على «النظام الخاص»، الذى اكتسب استقلالا ذاتيا فى غياب هيكل متكامل يضمن وحدة القرار فى داخله، حيث تعددت المؤشرات الدالة على قيام مجموعات من أعضائه ببعض العمليات المسلحة بمبادرة منها.

ولم ينتبه حسن البنا إلى مغبة هذا التفكك إلا متأخراً، بل بعد فوات الأوان عندما أصبح تجنب الارتطام بالحائط صعباً وربما مستحيلاً. ولذلك لم يكن هجوم البنا على من تسببوا بجموحهم فى أكبر أزمة واجهتها الجماعة منذ تأسيسها، ووصفهم بأنهم (ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين) إلا محاولة لامتصاص الغضب المتزايد عليها، ووضع حد لحملة الاغتيالات والمطاردات الأمنية التى بلغت ذروتها عقب اغتيال النقراشى.

فقد ارتبط اصطدام «الإخوان» بالحائط للمرة الأولى بصدمة تلقاها البنا شخصياً وأدت إلى اهتزاز واضح فى موقفه اقترن بإدراك متأخر جداً لتداعيات اختلال التنظيم الذى اكتشف أنه ليس ملما ببعض أهم ما يحدث فى داخله. كما أنه لم يكن قادراً على ضبط حركته فى آخر محاولة قام بها لتسوية الأزمة عندما وضع كراسة تتضمن نقداً ذاتياً تحت عنوان «بيان للناس»، بالتزامن مع تشكيل لجنة وساطة مع الحكومة ضمت شخصيات قريبة من الطرفين، كان أبرزهم صالح حرب، ومصطفى مرعى، ومصطفى أمين، وعلى الناغى. فقد فوجئ مجدداً فى 13 يناير 1949 بإلقاء قنبلة على دار القضاء العالى، حيث توجد سجلات التحقيق فى قضية السيارة الجيب، كما فوجئ بإصدار تهديد بخطف طفلى النقراشى والاحتفاظ بهما رهينة للحفاظ على حياة قاتله. وعندئذ لم تبق ثمة فرصة لتدارك تداعيات اصطدام «الإخوان» الأولى بالحائط، بعد أن بدا البنا قليل الحيلة حين وجه نداء عاما إلى شباب «النظام الخاص» أعلن فيه أن أى أفعال سيئة أخرى من جانب أى شخص يرتبط بالجماعة إنما تستهدفه شخصيا (موجهة لشخصى)، وأنه سيصر على أن يتحمل شخصياً أيضا كل التبعات القانونية المترتبة عليها.

لم يكن هذا التفكك نتيجة ضرورية للاختلال التنظيمى التأسيسى. ولكن إنشاء «النظام الخاص»، وتمتعه بوضع خاص مواز للتنظيم الرسمى، وليس مندمجاً فيه، فاقم هذا الاختلال فى اتجاه التفكك. فالاختلال التنظيمى يقود بالضرورة إلى تداعيات سلبية، ولكن ليس فى اتجاه واحد.

ولذلك أخذ هذا الاختلال التنظيمى فى اتجاه آخر تماماً فى تسعينيات القرن الماضى، عندما أُتيحت الفرصة لمجموعة متجانسة من قادة التنظيم للتحول إلى «أوليجاركية»(1) هيمنت عليه وسيطرت على مستوياته المختلفة بدءاً من الشُعَب إلى مكتب الإرشاد، وامتلكت السلطة كاملة فى داخله، وأغلقته على نفسه بشكل غير مسبوق إلى حد أنه صار «مجتمعاً فى داخل المجتمع». وعندما وصل التنظيم إلى السلطة فى ظل هذه الحالة بعد ثورة 25 يناير، أدارت «الأوليجاركية» المهيمنة عليه البلاد بالطريقة نفسها فاصطدمت بالجميع تقريباً، الأمر الذى جعل إسقاطها فى 30 يونيو 2013 سهلاً.

وربما يعنى ذلك أن القيادة التى هيمنت على تنظيم «الإخوان» تدريجياً منذ عودته إلى الحياة العامة والسياسية فى منتصف سبعينيات القرن الماضى، وأحكمت سيطرتها فى تسعينياته، لم تستخلص الدرس الصحيح من اصطدامه بالحائط مرتين فى 1948 ثم فى 1954، وهو ضرورة مراجعة الأساس الذى بُنى عليه هذا التنظيم وتطويره والخروج من حالة الجمود التى ظل فيها لعقود طويلة. فقد استخلصت درساً خاطئاً ومعاكساً، وهو أن المشكلة تكمن فى عدم وجود قيادة مركزية واحدة قوية وطاغية منذ أن بدأ حسن البنا يفقد هيمنته الكامنة على التنظيم عقب إنشاء «النظام الخاص».

ولذلك هيمنت هذه المجموعة على كافة مفاصل التنظيم وقادته إلى أكبر مأساة فى تاريخه لأنها لم تستخلص الدرس الصحيح من المأساتين السابقتين اللتين كانت ثانيتهما امتداداً للأولى، إذ لم يفصل بينهما إلا ست سنوات، وربما ثلاث فقط من زاوية أن المأساة الأولى لم تنته إلا عام 1951 عندما أصدر القضاء الإدارى حكمه ببطلان قرار بيع المركز العام للجماعة وألزم الحكومة بإعادة ممتلكاتها وأرصدتها المالية، الأمر الذى اعتُبر بمثابة عدم اعتراف بقرار حلها. والتزمت حكومة الوفد بالحكم القضائى، وأعادت جميع ممتلكات الجماعة المصادرة فى ديسمبر 1951.

غير أن الاختلال التنظيمى الذى دفعها إلى الحائط استمر، بل تفاقم فى ظل الصراع على خلافة حسن البنا، ثم الصدام بين المرشد الثانى، حسن الهضيبى، وقيادة «النظام الخاص»، وصولاً إلى الارتطام الثانى بالحائط عام 1954 بعد شهر عسل قصير مع قيادة ثورة 1952. فقد تنامى التوتر بين الطرفين تدريجيا إلى أن بلغ أعلى ذراه عبر محاولة اغتيال جمال عبد الناصر أثناء إلقائه خطاباً فى ميدان المنشية بالإسكندرية فى 26 أكتوبر 1954 بمبادرة محلية من إحدى مجموعات «النظام الخاص».

فقد بدا لقيادة «الإخوان»، وبدرجة أكبر لقيادة «النظام الخاص»، أنهم استعادوا قوتهم رغم حدة الصراعات بينهم. وعندئذ فعل الاختلال التنظيمى فعله المشابه لما حدث عام 1948، وهو التصعيد العشوائى للعنف بعد شهر عسل قصير مع قيادة ثورة 1952 يشبه بدوره فترة تقارب محدودة مع حكومة النقراشى عام 1947.

ولا يختلف المشهد العام للاصطدام الثالث بالحائط عام 2013 عن المشهدين السابقين إلا فى أن العنف جاء تاليا لهذا الاصطدام. ولكن التلويح بهذا العنف كان ضمن مقدمات اصطدام «الإخوان» الثالث بالحائط فى 2013.

ويجمع حالتى الارتطام بالحائط الأول والثانية وجود شهر عسل قصير مع السلطة. ولكن الاصطدام فى مرته الثالثة (2013) حدث بعد أن صار «الإخوان» هم أنفسهم فى السلطة. ومع ذلك كان هناك «شهر عسل» واضح بين «الإخوان» وسلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ تنحى مبارك وحتى تولى محمد مرسى الرئاسة، مثلما كان الحال بينهم وبين سلطة ثورة 1952 فى بدايتها، ومع حكومة النقراشى عندما استجابت لطلب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، حيث وقفوا وراءها ودعموها بقوة قبل أن تتباعد المسافة بينهما تدريجياً منذ بداية 1948.

غير أن أهم ما يميز اصطدام الإخوان الثالث بالحائط، بخلاف أنه حدث وهو فى موقع السلطة، ارتباطه بهيمنة «أوليجاركية» صارمة على التنظيم بخلاف ما حدث فى الصدامين السابقين.

ثانيا ـ الجمود يعيد إنتاج الاختلال التنظيمى بصورة أخرى:

مثلما كان إنشاء «النظام الخاص» الذى فاقم الاختلال فى تنظيم «الإخوان» هو العامل الرئيسى وراء مأساة هذا التنظيم فى 1948، ثم فى 1954، كانت هيمنة «أوليجاركية» صارمة على التنظيم فى تسعينيات القرن الماضى تجسيداً آخر لهذا الاختلال بما أدى إليه من مأساة أكبر فى 2013.

ولذلك ربما يبدو أنه كان ممكناً تجنب المأساتين الأولى والثانية لو لم ينشئ حسن البنا «النظام الخاص»، وكذلك تلافى المأساة الثالثة لو أن قيادة التنظيم كانت أكثر رشداً أو أقل رعونة وجموحاً عندما وصلت إلى السلطة. غير أن هذا الافتراض لم يعد قابلاً للبحث الآن. كما أنه حتى إذا كان تنظيم «الإخوان» تجنب الاصطدام بالحائط فى هذه المرات الثلاث، وهو ما يصعب تصوره فى ظل مستوى الاختلال داخله، فالأرجح أنه كان سيرتطم بالواقع فى سياق آخر غيرها، بسبب حدة الجمود الذى جعله يشبه سيارة معطوبة يقودها سائق محدود الإمكانات.

فقد حال هذا الجمود دون استخلاص الدرس الجوهرى لمأساتى 1948 و1954 عندما عاد التنظيم إلى الحياة العامة والسياسية فى منتصف سبعينيات القرن الماضى فى إطار صفقة مع نظام الرئيس الأسبق أنور السادات، تجددت مراتٍ فى عهد خلفه حسنى مبارك. ورغم وجود مؤشرات يُعتد بها تفيد أن المرشد الثالث عمر التلمسانى كان مدركاً هذا الدرس بشكل ما، وأنه سعى لإعادة بناء التنظيم بحيث يكون للكفاءة مكان فيه إلى جانب الولاء، ومد جسور مع القوى السياسية الأخرى، لم يكن ميزان القوى الداخلى يسمح له بأكثر من محاولة أولى لم تكتمل. فقد تحالف من بقوا من أعضاء «النظام الخاص»، وعلى رأسهم مصطفى مشهور وأحمد حسنين، ومن شاركوا فى إنشاء التنظيم الذى نُسبت قيادته إلى سيد قطب عام 1965، وفى مقدمتهم محمود عزت ومحمد بديع، لتشكيل تكتل سعى إلى الهيمنة على الجماعة تدريجياً.

وجذب هذا التكتل إليه عدداً من الشخصيات القوية مالياً وتنظيمياً فى مقدمتهم خيرت الشاطر ذى الجذور الماركسية، وعمل بدأب للإمساك بمفاصل التنظيم والسيطرة على اطرافه إلى أن دانت له الهيمنة عليه عام 2008 عبر إقصاء أبرز أعضاء مكتب الإرشاد من الإصلاحيين، وفى مقدمتهم د. محمد حبيب، ود. عبد المنعم أبو الفتوح. ولذلك كان التنظيم قد وقع تحت سيطرة «أوليجاركية» صارمة يتصدرها محمد بديع، ومحمود عزت، وخيرت الشاطر، ومحمود حسين عندما اندلعت ثورة 25 يناير، وصار الطريق مفتوحاً أمامه للوصول إلى السلطة.

وكان اختلال البناء التنظيمى هو أهم العوامل المساعدة على تحكم مجموعة «أوليجاركية» صارمة فى مقدّرات التنظيم. فقد تفرغ القادة الذين شكلوا هذه «الأوليجاركية» للعمل التنظيمى، ولذلك صاروا يوصفون فى الدراسات العلمية عن الإسلام السياسى بـ«تيار العمل التنظيمى»، فى حين شاع فى الإعلام تعبير «التيار القطبى» الذى روجته أجهزة أمنية للإشارة إليهم، وتركوا الإصلاحيين الذين نشط معظمهم فى الجامعات خلال دراستهم، ثم فى النقابات المهنية، يتصدرون المشهد «الإخوانى»، ويسعون إلى تقديم التنظيم فى صورة جديدة جيدة من خلال خطاب حديث ديمقراطى ودستورى. وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم فى دراسات الإسلام السياسى «تيار العمل العام» أو «التيار الإصلاحى».

وهكذا انشغل الإصلاحيون فى العمل العام، سواء النقابى الذى برعوا فيه، أو الإعلامى الذى قدموا فيه خطاباً جاذباً وموحياً بأن التنظيم فى مجمله تغيَّر جذرياً. كما كانوا هم الذين يلتقون قادة وممثلى أحزاب وقوى المعارضة، وينسقون معهم، ويشاركون فى المؤتمرات والمنتديات. ولذلك ابتعدوا عن العمل فى داخل التنظيم، وتركوه لمن عملوا بدأب لإحكام السيطرة عليه، مستخدمين كل الوسائل، بما فى ذلك إحداث تغيير جزئى فى هذا الجانب أو ذاك من هيكله لتسهيل مهمتهم.

ولكن التغيير الأكثر أهمية الذى أحدثوه كان فى كثافة استخدام مصادر القوة المتاحة لهم، سواء القوة المالية وارتباط معظم كبار رجال المال والتجارة فى التنظيم بهم، أو قوة النفوذ الذى اكتسبوه من خلال تفرغهم للعمل فى داخله، وسيطرتهم عليه بطريقة تدريجية. فكان كل موقع يكسبونه يزيد نفوذهم، ويمكّنهم من مزيد من التوسع. وساعدهم فى ذلك، التغير الذى حدث فى التركيب الاجتماعى للتنظيم نتيجة «الترييف» الذى لحق به، مثله فى ذلك مثل معظم المؤسسات والمجالات، نتيجة ما أدى إليه الخراب الذى حدث فى قطاع الزراعة من هجرة متزايدة من الريف إلى المدن.

فقد ظلت جماعة «الإخوان» مدينية لأكثر من نصف قرن منذ نشأتها على الأقل، سواء فى طبيعة عضويتها أو فى نمط التجنيد لها. وكان قوامها الأساسى من الموظفين وصغار ومتوسطى التجار والمهنيين. ورغم أن الوزن النسبى لعضوية المهنيين ازداد فى العقدين اللذين سعى خلالهما التكتل «الأوليجاركى» إلى الهيمنة على تنظيمها، فقد صار معظم هؤلاء ريفيين، سواء الموجودين منهم فى محافظاتهم الأصلية أو من انتقلوا إلى القاهرة والجيزة والإسكندرية.

وكان هذا التغير عاملاً مسهلا لهيمنة «الأوليجاركية» على التنظيم، لأن الثقافة الريفية بطبيعتها أكثر ارتباطاً بالولاءات الأولية (إلى عائلات وعشائر وغيرها من جماعات القرابة)، وأقل اهتماما بالقواعد العامة واللوائح والتقاليد القانونية. ولذلك أصبحت السيطرة على القواعد سهلة من خلال الولاء للمسئول التنظيمى على كل مستوى من المستويات، وتدعيم تراتب هذا الولاء، وصولاً إلى الشخصيات القوية المتحكمة فى مفاصل التنظيم بغض النظر عن القواعد اللائحية. فعلى سبيل المثال، إذا جاء المرشد العام من خارج هذه المجموعة «الأوليجاركية» لا تنتهى شبكة الولاءات التنظيمية عنده، كما حدث بالفعل فى فترة تولى مهدى عاكف موقع الإرشاد العام. ولا يجد هذا المرشد أمامه إلا مسايرة المجموعة المهيمنة، وأداء الطقوس التى يستلزمها وجوده فى موقعه، بما فى ذلك تلك التى جدت فى التنظيم واقترنت بترييفه، مثل تقبيل الأيدى. فلم يكن هذا السلوك معروفاً فى تاريخ التنظيم، بل وضع البنا قواعد حظرت حتى الهتاف باسمه فى المؤتمرات والتجمعات التنظيمية.

وأتاح انتشار الثقافة الريفية فى التنظيم وازديادها منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى فرصة أكبر للمجموعة التى تحولت إلى «أوليجاركية» مهيمنة، ومكّنتها من استخدام نفوذها وقوتها المالية للإمساك بمقاليد الهيكل التنظيمى فى داخل المحافظات بمستوياته الثلاثة (الشعبة، ثم المنطقة، ثم المكتب الإدارى).

فقد أصبح المسئولون عن هذه المستويات موالين للمجموعة المهيمنة من خلال آليات السيطرة المعتادة، وأهمها اختيار «أهل الثقة» ودعمهم، والتأثير على الانتخابات فى هذه المستويات باستخدام النفوذ والمال. وساهم رجال المال والأعمال فى هذه العملية من خلال تشغيل كل من يتيسر من «أهل الثقة» فى هذه الشركة أو تلك، أو هذا المتجر أو ذاك، من شركاتهم ومتاجرهم. ولا تتوافر معلومات عن المدى الذى كانت هيمنة هذه المجموعة على الهيكل التنظيمى قد بلغته عندما اندلعت ثورة 25 يناير، وخاصة فى ظل وجود مقاومة ظهرت فى مواقع التواصل الاجتماعى من جانب أعداد من الشباب فى السنوات الثلاث أو الأربع السابقة على هذه الثورة. ولكن المؤشرات المتوافرة تفيد أنها حققت درجة كبيرة يصعب تحديدها بدقة من الهيمنة، خاصة بعد أن امتلكت سلطة إعادة تقدير الأوزان النسبية للمحافظات فى تشكيلة مجلس الشورى. فكان لافتاً للانتباه، على سبيل المثال فقط، إعطاء محافظة الدقهلية التى كانت خاضعة تماماً لهذه الهيمنة وزناً أكبر من محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية.

وأدى التوسع فى استخدام المال والنفوذ وغيرهما من مصادر القوة على هذا النحو إلى تغيير سلبى متزايد فى نسق القيم السائدة فى داخل التنظيم، حيث انتشرت الانتهازية والوساطة والمحسوبية والكذب والتزلف على حساب «الطهرانية» التى كانت أحد أهم مصادر قوة التنظيم تاريخياً. وأصبح إرضاء المجموعة المهيمنة وتنفيذ تعليمات أركانها مقدّما على أى واجب تنظيمى. ولعل هذا التغير يقدم، أو يساعد فى تقديم، تفسيراً لسوء أداء التنظيم فى السلطة على نحو فاجأ أنصاره وخصومه على حد سواء. ولعله يفسر أيضاً عجز قيادة التنظيم عن ملاحظة مدى تنامى الغضب ضد سلطته وازدياد حدته، وإصرارها على إنكار واقع كان مرئياً لكل ذى بصيرة، واتهامهم «جبهة الإنقاذ الوطنى» بأنها تختلق ما لا وجود له، أو تنفخ فيما لا يستحق اهتماما. فيصعب تصور استمرار هذا العمى حتى يوم 30 يونيو 2013، فى الوقت الذى يوجد فيه جهاز كامل داخل التنظيم يرفع تقارير إلى القيادة عن كل ما يحدث فى الشارع فيما يسمونه «رفع الواقع»، إلا بوجود تزييف فى هذه التقارير بهدف إرضاء القيادة.

والحال أنه منذ أن أمسكت «الأوليجاركية» المهيمنة بمفاصل التنظيم، وجد الإصلاحيون أنفسهم معلقين فى الهواء بعد أن بذلوا كل جهودهم لتوسيع نطاق تغلغله فى المجتمع. فقد صار هذا التنظيم محكوماً من «الأوليجاركية» التى لم تترك لهم خياراً إلا الالتحاق بهم والتنكر لمبادئهم وتاريخهم لكى يجدوا مكاناً فى الصف الأول كما فعل د. عصام العريان مثلاً، أو القبول بالأمر الواقع على مضض بأمل أن تكون هناك فرصة لإسداء النصح كما فعل د. محمد البلتاجى على سبيل المثال.

فكان «تربيط» انتخابات مكتب الشورى الأخيرة رسالة واضحة لكل من لم يكن قد أدرك مدى التغيير الذى حدث فى التنظيم، حيث صعدّت «الأوليجاركية» المهيمنة أتباعها، وفى مقدمتهم محمود حسين، ود. محمد مرسى، ود. سعد الكتاتنى، والمهندس سعد الحسينى، ومحمد حامد، ومحمد عبد الرحمن، وأسامة نصر.

ورغم أن هذه «الأوليجاركية» بدت خلال العام الأول بعد ثورة 25 يناير حريصة على الشعار الذى كان الإصلاحيون قد رفعوه حين كان لهم وزن نسبى فى التنظيم (مشاركة لا مغالبة)، خاصة عندما تعهدت قيادة التنظيم بعدم تقديم مرشح فى أول انتخابات رئاسية، ومدت اليد إلى أحزاب وقوى وشخصيات ديمقراطية، إلا أنها سرعان ما عادت إلى موقعها وتقوقعها ومغالبتها عندما تراجعت عن تعهدها بعدم الترشح للرئاسة.

ورغم أن هذا التراجع لم يكن سهلاً على المستوى التنظيمى، نتيجة مخاوف قطاع يُعتد به من أتباع هذه الأوليجاركية وليس فقط الإصلاحيون من مغبته، فقد تمكنت من تمريره بأغلبية صغيرة فى مجلس الشورى.

ولا يتسع المجال هنا لرواية بعض تفاصيل الخلافات التى ظهرت داخل التنظيم بسبب قرار الترشح للرئاسة، والذى فتح الطريق أمام الاصطدام الثالث بالحائط، ولا لتحليل دلالته على حركية (ديناميكية) عمل هذا التنظيم فى مرحلة سادها الاضطراب على مختلف المستويات.

ولكن الدلالة العامة الأساسية لاصطدام تنظيم «الإخوان» بالحائط للمرة الثالثة، ولكن من موقع السلطة التى طمع فيها مبكراً دون أن يستعد لبقائها، هى أن «الإخوان» دفعوا، ويدفعون، ثمناً أكثر فداحة هذه المرة للجمود الذى جندت «الأوليجاركية» المهيمنة نفسها للحفاظ عليه، واستخدمت كل الوسائل لتكريسه بخلاف ما حدث فى تنظيمات «إخوانية» أخرى فى المنطقة وخارجها.

الهوامش:

(1)- «الأوليجاركية» تعنى حكم القلة التى تحكم دولة أو تسيطر على تنظيم وتفرض قبضتها الحديدية عليها أو عليه. ويرجع الفضل إلى عالم الاجتماع الإيطالى روبرتو ميتشلز فى تطبيق هذا المفهوم على المنظمات بكافة أنواعها، بعد أن كان محصوراً فى إطار الدولة والنظام السياسى، وذلك فى كتابه المهم:

-Roberto Michels, Political Parties - A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy (New York: The Free Press - London: Coller Macmillan, 1962).

2

نخب ما بعد بعد الاستعمار التشظى وموت المجال العام

د.أحمد زايد

أستاذ علم الإجتماع السياسى -جامعة القاهرة

نشرت فى هذه المجلة الغراء فى عام 2012 مقالاً حول نخب ما بعد الاستعمار(1)؛ تلك النخب التى ورثت المجتمع من المستعمر، وشكلت مصيره، عبر فترة امتدت لأكثر من خمسين عاماً. ولقد عاركت هذه النخب التاريخ، فنجحت أحياناً وفشلت أحياناً كثيرة، واختلفت فى مشاربها وتوجهاتها، ولكنها جميعاً اتسمت بتضخم الخطاب السياسى، ومحاولة بناء مفهوم الدولة الوطنية فى الخطاب أكثر من بنائه فى الواقع. ولقد تعدد خطاب هذه النخب فانتقلت من الخطاب الاشتراكى الإصلاحى التوفيقى، إلى الخطاب الليبرالى الجديد. واتخذ الخطاب صيغًا مختلفة عبر مراحل ثلاث من بناء الدولة الوطنية المعاصرة، ولقد تعثر بناء الدولة، بل إن نهاية المطاف بالنخب عبر تتابعها التاريخى قد عكس قدرًا كبيرًا من الانحدار والفشل، الأمر الذى دفع بالحراك السياسى الثورى إلى الأمام ليزيح الحلقة الثالثة من تكوين نخب ما بعد الاستعمار. وإذا كانت ثورات الربيع العربى قد أزاحت هذه النخب، وإن كان إرثها لا يزال قائماً فيمن يشكلون استمراراً لها، فإن ثمة إمكانية الآن لتصوير مشهد جديد للنخب، التى أميل إلى تسميتها بنخب ما بعد بعد الاستعمار. ولتصوير هذا المشهد فإن علينا أن نتجاوز نخب ما بعد الاستعمار؛ ثم ننظر بعد ذلك فى التركيبة النخبويه المعاصرة والتفاعلات بينها، وطبيعة الصعود والهبوط التى تحكم صراعاتها وتفاعلاتها المعاصرة. وقبل كل ذلك فإننا ننظر فى السياق العام الذى تتشكل فيه هذه النخب، وذلك لفهم طبيعة العلاقة بين السياق العام والسياق الخاص فى تشكل مجتمعاتنا المعاصرة.

السياق العام.. أبنية اجتماعية سائلة:

ثمة مدركات نظرية عديدة تنبئ بحال الأبنية الاجتماعية فى عصر العولمة، أو فى عصر الحداثة المتأخرة. فهذه الأبنية لا تؤشر على استقرار وتكامل، ولا تؤشر على سيطرة مؤسسية كبرى، الأمر الذى يغرينا بوصفها بأنها أبنية اجتماعية سائلة. ففى الوقت الذى تتراجع فيه السرديات الكبرى أمام السرديات الصغرى (2) تتراجع الأبنية والأطر المؤسسية أمام الفاعلين الأفراد، وتصبح العلاقة بين البناء والفاعل علاقة معكوسة. لم تعد الأبنية هى التى تسيطر على الأفراد، ولم تعد الثقافة بطابعها الكلى هى الإطار الطاغى الذى يوجه سلوك

الفاعلين وممارستهم، بل أضحت ذوات الأفراد حاضرة الوجود فى البناء، وحاملة للمعانى المحركة له. تصبح الذوات قادرة عبرممارستها واستراتيجياتها على أن تشكل البنية أو تُبنين الحياة وتشكلها على نحو متغير ومستمر. وكما تفترض نظرية تشكيل البنية عند انطونى جيدنز؛ فإن البناء لا يفقد وجوده، فهو ينتج آليات تشكله واستقراره، ولكن البناء يُخضع نفسه لعمليات مستمرة من التشكل، وإعادة التشكل، عبر ممارسات الأفراد واستراتيجيات حياتهم المتغيرة(3).

وإذا تعانقت ظروف العولمة مع هذا الميل نحو تأكيد الهوية الفردية، وميل الذات نحو إدراك حدودها إزاء البناء، يصعب الحديث عن خصائص بنائية ثابتة. ومن هنا يكثر الحديث عن عدم اليقين(روبرتسون)، وعدم التنظيم (كلاوس أوفا)، بل والفوضى (سمير أمين)، والانفلات (جيدنز) والمخاطر(أورلش بك). ولعل مفهوم مجتمع المخاطر يمكن أن يعبر عن كل هذه الأوصاف؛ إنه المجتمع الذى يتعاظم فيه القلق بشأن المخاوف التى تحيط بالإنسان، وبشأن التوجه نحو المستقبل فى التعامل مع هذه المخاطر. إنه المجتمع العالمى الذى نعيش فى "فوضاه وتناقضاته ورموزه وتوازناته ومخاوفه وسخريته وآماله الخافية، كما نعانى منها دون أن ندركها" (4)، أو هو المجتمع الذى "ينشأ فيه مناخ أخلاقى جديد للسياسة تلعب فيه القيم الثقافية دوراً محورياً، ويشيع النقاش بشأن ما هو لصالح التوابع المحتملة أو الحقيقية للقرارات التقنية أو الاقتصادية، وما هو ضدها بشكل عام" (5)؛ أو هو مجتمع تتحول فيه الفردية إلى " أكثر ظاهرة مجتمعية إثارة للدهشة والمفاجأة وأقلها فهمًا وإدراكا" (6). وتؤشر النصوص على أن العالم يزحف نحو فوضى وتناقضات جديدة؛ يكون النقاش أو الخلاف حول القيم من أهم تجلياتها. كما أنه يزحف نحو الفردية التى يصبح فيها الفرد – أمام الدولة – أكثر تعبيرًا عن المخاطر، بل أكثر قدرة على مواجهتها بنفسه. فالخطر يُدرك بشكل فردى، ويتم مواجهته بشكل فردى. هنا تصبح القيم فى مجملها قيمًا فردية (7) . كما يزحف التفكيك والاستقطاب إلى العالم الاجتماعى والثقافى. وهذا ما يؤكد الفرضية التى طرحناها من قبل حول الدور التفكيكى للعولمة التى توحد العالم من أعلى، وتترك الناس فى خلاف وعراك حول الثقافة: من نكون؟ وما هويتنا؟ وما علاقتنا بالآخر؟؛ كما تدعم التباعد الثقافى، وعمليات إدراك الحدود الثقافية الفاصلة بين البشر(8). ولا شك أن عمليات إدراك الحدود هذه تتزايد فى الدول النامية التى تتميز أبنيتها الاجتماعية بالسيولة والتدفق، والتى تشهد تزايداً سريعاً فى سكانها لا يقابله بناء نظم معرفية صلبة عبر التربية والتعليم.

ويمكن فى ضوء هذا الفهم لمنطق التفكيك عبر العالم أن نشير إلى بعض صور التفكيك والتناقض الداخلى، الذى ربما ساهم فى تشكيل المشهد المعاصر للنخب السياسية فى مصر. تؤدى ظروف التفكيك – فى عصر العولمة الجديد أو عصر ما بعد بعد الاستعمار – إلى صور من التباعد والبحث عن الحدود، عبر خطوط اقتصادية وثقافية وسياسية، وأيضاً كلما توافر تضخم خطاب النخبة وفارق المجتمع إلى تأسيس الدولة فى " مخيال النخبة" فحسب. وتتزايد هذه الصور كلما فشلت الدولة الوطنية فى إدارة الموارد وتعبئتها نحو تحقيق أهداف معينة. لقد أصبحنا بصدد مشهد اجتماعى يتزايد فيه الفقراء، ويتزايد فيه أصحاب الثروة، وتتفكك فيه الطبقة الوسطى إلى فئات عديدة. لقد أدت ظروف التحرر الاقتصادى إلى أن ينحدر أعداد من أبناء الطبقة الوسطى إلى عداد الفقراء، وأن ينكمش أصحاب المهن المتخصصة فى عالمهم المهنى، وأن يحصنوا أنفسهم بسياج مادى يضمن لهم ولأولادهم عيشاً مستقراً، ومرق آخرون إلى مصاف أصحاب الثراء العريض عبر مغامرات غير محسوبة للدخول فى عالم المال والأعمال. وصاحب هذه التغيرات تمزيق فكرى وأيديولوجى للطبقة، فشاعت فيها الميول نحو التطرف، مستجيبة لمؤثرات داخلية وخارجية، ووهن رأسمالها الاجتماعى مثلما يتمثل فى الروح الجمعية والثقة العامة، وشاعت فيها روح الفرقة والقلق والقيم الفردية.

وأدى ذلك إلى تنامى الهويات الفرعية بين الفئات الاجتماعية وداخل كل فئة من فئات كل طبقة. ولا يظهر هذا التباين داخل الطبقة الوسطى فقط، بل يظهر أيضاً بين الفقراء، خاصة من الحضر الذين يشكلون

دراما حضرية متعددة الألوان والظلال. وفى مقابل هذا التباعد ذى الجذر الاقتصادى، ظهرت صور من إدراك الحدود الثقافية، خاصة ما يرتبط منها بالدين. ليست هذه الحدود فقط بين أنماط التدين الإسلامى والمسيحى، ولكن داخل كل منهما. وتنعكس هذه الصور من التباعد فى بروز هويات سياسية جديدة أثرت تأثيراً كبيراً على تشكل النخب السياسية فى الوقت الراهن. لقد ظهرت إلى السطح الهويات السياسية ذات الطابع الدينى، كما ظهرت الهويات ذات الطابع الشبابى، والتى أخذ بعضها طابعاً احتجاجياً وجدالياً. وخلاصة القول إننا تحولنا إلى موقف يشير إلى قدر كبير من السيولة والتدفق الدائم للتغير الذى لا يمكن التنبؤ به. ولا شك أن ثورة الربيع العربى قد أضافت وقوداً جديداً لمشهد السيولة والتدفق. لقد تحولت القوى التفكيكية الرابضة فى البنية إلى قوى ظاهرة تتجلى، على سبيل المثال، فى تزايد صور الاحتجاج التى وصلت أعدادها عام 2010م إلى 1756 احتجاجًا، بزيادة قدرها 17 مرة عن عام 2002(9). كما تتجلى فى تزايد عدد الأحزاب السياسية التى وصلت عام 2011 إلى نحو 83 حزباً (10)، فى مشهد أقرب إلى الفوضى السياسية، كما تتجلى بشكل أكبر فى صور العنف والتدافع التى تزحف على الحياة اليومية للأفراد.

ونستطيع فى ضوء هذا المشهد أن نتلمس بعض التغيرات التى طرأت على تشكيل نخب ما بعد بعد الاستعمار، أقصد النخب المعاصرة، تمييزاً لها عن نخب ما بعد الاستعمار التى تملكت زمام الأمور بعد أن انحسر الاستعمار فى شكله الفيزيقى. يكشف المشهد عن قدر كبير من التعقيد والغموض، ولكن اللغة الظاهرة للعيان فيه هى لغة التشظى فى التكوين، والتباعد فى الخطاب، والتدفق الشديد من أسفل، ومن أعلى. هنا تنمو الفردية، وتتكاثر الحدود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيعمل كل فرد على مكانته، وتصبح العلاقة المتوترة بالآخر وسيلة لتقوية هذه المكانة ودعم المكان الذى يتحرك عليه. ويظهر هنا مفهوم " الآخر" جليًا وواضحًا فى الخطاب، ويصبح هذا الآخر معروفًا ومُعرفًا، بل وموصومًا أحيانًا (فذاك متطرف، وهذا ملتزم، وآخر علمانى حداثى، وهذا ليبرالى ... الخ). قل أن تجد واحدًا خارج التصنيف. وتبقى هذه العملية من التشظى والتباعد مفتوحة النهايات لقدوم زاد جديد من أسفل أو من أعلى. يصب الإعلام زاده ومدخلاته اليومية، وتصب النخب زادها ومدخلاتها اليومية فيتزايد الموقف تعقيدًا. وفى هذا السياق، تصبح النخب متجددة ومتغيرة. ويفرض هذا المشهد إشكاليات عديدة تحتاج منا إلى بعض النظر .

تفكك النزعة المركزية لنخب ما بعد الاستعمار:

لقد اتخذت نخب ما بعد الاستعمار طابعاً مركزياً؛ فقد اتسمت بالتماسك الداخلى، والقدرة على الاستمرار بصور وأنماط مختلفة، عبر حقبة ما بعد الاستعمار، كما اتسمت بالقدرة على إخضاع النخب المحيطة بدائرة المركز وجعلها تدور بشكل أو بآخر فى فلك النخبة المركزية. ولقد تشكلت هذه النخب المحيطة من لفيف من النخب السياسية فى الأحزاب والحركات الاجتماعية، خاصة النخب الاجتماعية فى النقابات، والمجتمع المدنى، والنخب الإعلامية، والنخب الثقافية، والنخب الدينية، والنخب الأكاديمية، والنخب الفنية، وحتى النخب الحضرية والريفية. لقد كانت كل هذه النخب تدور فى فلك النخبة المركزية، وتتفاعل معها قربا وبعدا، تحالفا ومعارضة، استقطابا وهرولة (11).

ولقد أدى الزحف القادم من أسفل إلى تفكيك هذه النخبة المركزية. ولا يمكن القول أن الزحف القادم من أسفل قد ظهر فجأة (فى 25 يناير 2011)، ولكنه بدأ قبل ذلك بعقد من الزمان أو أكثر، عبر حراك صامت وبطئ داخل الطبقة الوسطى المنكسرة حينئذ، والخاضعة للتفكيك تحت وطأة المتغيرات العالمية والمحلية. ولقد جاء هذا الحراك من الشباب صغار السن الذين كانوا يشكلون نسبة عالية من السكان (بلغت نسبة الشباب بين السكان وفقاً لتعداد عام 2006 نحو 33.5 %من السكان)، والذين قد حصلوا على شهادات علمية (درجات جامعية فى الغالب)، ولكنهم فى معظمهم عاشوا فى ظروف حرمان؛ خاصة فى المجتمعات الحضرية المكتظة بالسكان، ولم تصل إليهم بحال أى ثمرة من ثمار النمو الاقتصادى الذى كان يحصد ثماره الأغنياء. وتجسد هذا الحراك

على مستويات عديدة كان أهمها؛ التوسع فى النشاط الحقوقى للمجتمع المدنى، والشروع فى تأسيس حركات معارضة، مثل حركة كفاية التى تأسست عام 2004، وحركة 6 أبريل التى تأسست عام 2008، وتزايد تواجد الشباب فى الفضاء الاليكترونى، وتزايد إقبالهم على التدوين والتشبيك عند هذا المستوى (بلغ عدد المدونات فى مصر160 ألف مدونة عام 2008 بنسبة 30.7 % من مجموع المدونات العربية، يدون منها نسبة 79.2% داخل مصر(12). ولقد تراكم هذا الحراك لبعث ثورة الخامس والعشرين من يناير التى ترتب عليها الإزاحة الكاملة للنخب المركزية، وتحويل معظم النخب المحيطة بها إلى نخب نائمة أو ملتبسة لثوب جديد. -

المشهد المعاصر.. فسيفساء بلا مجال عام:

لم تكن لدينا مشكلة كبيرة فى تعريف النخب السياسية فى مرحلة الاستعمار وما بعده؛ فهذه نخب قليلة العدد، مركزة، تعرف بأدوارها الاستراتيجية فى صناعة القرار أو مواقفها الوظيفية. ولكننا هنا بإزاء سيل من النخب، وسيل من التغير، حتى على مستوى المواقع العليا فى الحلبة السياسية، حيث شاهدنا توافداً لمراكز السلطة العليا عبر تأثيرات الشارع والميدان ومقاهى المثقفين والإعلام، كما شاهدنا تغيراً سريعاً فى الوجوه لا يعكس قدراً من العمل المؤسسى، بقدر ما يعكس رغبات الشارع المتغير. حقيقة، أن القوة التى يمتلكها الفرد للتأثير على القرار داخل الجماعة التى ينتمى إليها أو التنظيم الذى ينتمى إليه تبقى هى المحدد لمن يدخل فى النخبة، ومن يخرج منها، ولكن يصادفنا المشهد المعاصر بدوائر من الفعل والممارسات السياسية التى لا نستطيع أن نحدد لها حدوداً أو أن نعرف، على وجه اليقين، من يصنع القرار، بل نصادف نخباً تصنع نفسها بنفسها (أفكر فى هذا السياق فى مجموعة من الأفراد يشكلون جماعة منبتة الصلة بالمجتمع، وليس لها أتباع كثر، ثم ينعتوها بنعت، ويؤسسون لأنفسهم قنوات اتصال مع الإعلام فيصيروا فى عداد النخب). وربما ساعد على ذلك أن الغالبية العظمى للقوى الشبابية " أصرت على عدم الانصياع لفكرة التنظيم والمؤسسية، ورأت فى مفهوم الحركة بما فيه من مرونة الانتشار فى الشارع... والتعالى على التزامات الأحزاب، والابتعاد عن سطوة القانون والتزاماته، رأت فى ذلك كله سياسة وموقفا فى أن يجعلها متحررة من قيود العمل المؤسسي" (13). ويتعذر فى هذا السياق وجود إطار بنائى محدد تصنع فيه القرارات، وتتحدد فيه قنوات واضحة لممارسة القوة، ومن ثم يتعذر تعريف النخبة بسهولة، وفقاً للمعايير التقليدية.

وقد نحتاج فى هذا الظرف إلى أن نعيد النظر فى تعريف النخب السياسية والاجتماعية، بالبحث عن معايير أخرى تنضاف إلى معيار الموقع الوظيفى أو القدرة التنظيمية فى التأثير على صناعة القرار. قد يظهر هنا معيار "القدرة الاحتجاجية، ومعيار "القدرة الجدالية"، ومعيار "القدرة الانتفاعية " كمعايير يمكن فى ضوئها تعريف النخب الصاعدة فى مقابل النخب الحاكمة التى تُعرف بالمعايير التقليدية. ويشير مفهوم القدرة الاحتجاجية إلى اتساع طاقة العمل والاحتجاج، من تنظيم المظاهرات إلى قيادتها، ومن التشبيك الاليكترونى إلى العمل الواقعى، وفوق كل شىء تخصيص أكبر جزء من الوقت للاحتجاج أو الأمور المتعلقة به، أما مفهوم القدرة الجدالية فيشير إلى اتساع حجم الطاقة على الكر والفر فى استخدام الكلام، وفى الحضور الفيزيقى والاختفاء الفيزيقى. ويشير مفهوم القدرة الانتفاعية إلى اتساع حجم التربص والقفز لجنى المنافع بالفعل أو القول، بالتأييد أو المعارضة، بالتحالف أو الصراع.

ويمكن فى ضوء هذا الطرح النظرى أن نميز خمسة أنماط من النخب داخل الحلبة السياسية المصرية المعاصرة؛ (1) النخب الحاكمة، وهى نخب مركزية، تضم خليطاً من النخب العسكرية والنخبة التنفيذية؛ (2) النخب الوسيطة، وتضم قادة التنظيمات والحركات السياسية التى كانت موجودة قبل الثورة، وجلها تنظيمات ليس لها جذور اجتماعية وثقافية إلا فى النزر اليسير، كما تضم الوجوه ذات الشهرة التى كانت تنتمى إلى السلطة التنفيذية فى الماضى؛ وتتسم هذه النخبة بتعدد الميول الأيديولوجية، والتى تتراوح بين الإسلاموية والاشتراكية والليبرالية؛ (3) النخب المدنية، التى تتشكل من قادة النقابات وتنظيمات المجتمع المدنى؛ (4) نخب رجال الأعمال،

وهى تضم رجال الأعمال الكبار ممن يمتلكون جزءًا كبيرًا من الثروة، ولهم حضور واضح فى المجال الاتصالى – الإعلامى، وهم أقرب فى تكوينهم الفكرى إلى النخب الوسيطة وريثة نخب ما بعد الاستعمار؛ (5) النخب البازغة (الاحتجاجية والجدالية والانتفاعية)، وتضم ثلاث نخب فرعية: النخب الاحتجاجية قادة التحالفات والمجموعات التى تفترض فى نفسها طاقة احتجاجية، والنخب الجدالية، من أصحاب الكلام المقروء والمسموع والمشاهد، وهم جماعات من الشباب والمثقفين ومحترفى الكلام الجدد من ضباط الجيش والبوليس القدامى، والإعلاميين، وأساتذة الجامعات، والذين ينتقلون هنا وهناك يكرون ويفرون بكلامهم ويحضرون ويغيبون حسب الظروف؛ والنخب الانتفاعية التى تحمل قدرة على التغير فى المواقف والتحالفات وهى تضم جماعات من المثقفين ورجال الإعلام الذين تمكنوا من الدخول إلى الحلبة فى ثوب جديد وأصوات جديدة أيضاً.

والمتأمل للمشهد فيما بعد سقوط النخبة المركزية يجد أنه يشتعل بالصراع والاختلاف بين عديد من النخب. فالنخب البازغة القادمة من أسفل لم تجد أمامها إلا النخب وريثة نخب ما بعد الاستعمار (النخب الوسيطة الانتفاعية التى كانت تدور فى فلك النخبة المركزية ووجدت نفسها فجأة فى الصدارة). وإزاء التعدد الكبير للتدفقات النخبوية القادمة من أسفل، يتحول المشهد إلى "فوضى نخبوية" أو إلى "موزاييك نخبوي" يصعب فهمه. والمتأمل فى المشهد يكتشف أن الصراع أو التحالف الدائر فيه، ومن ثم صعود بعض النخب وهبوط البعض الآخر، لم يكن صراعاً سياسياً فحسب، بل كان صراعاً اجتماعياً وثقافياً بين النخب وريثة نخب ما بعد الاستعمار، والنخب البازغة ذات القدرة الاحتجاجية الفائقة. وثمة بون شاسع بينهما لا فى التوجهات الايديولوجية فحسب بل فى رؤية العالم؛ أى فى تصورات كل مجموعة من النخب عن ذاتها، ودورها، وعلاقتها بالآخرين. فالنخب الوسيطة التى جسدتها بعض الجماعات السياسية ذات التوجه الدينى، وبعض الجماعات الاشتراكية والليبرالية (النخب الحزبية المحاصرة من قبل الحزب الحاكم فيما قبل الثورة)، وكذلك النخب المدنية، كل هؤلاء يجسدون استمراراً لنخب ما بعد الاستعمار، والتى كانت صورتها الأخيرة هى النخب المركزية الحاكمة فيما قبل الثورة. ولا ترجع هذه الاستمرارية إلى تشابه فى الموقف السياسى، ولكن إلى تشابه فى رؤية العالم. فهى نخب فوق المجتمع، تظن أنها تحتكر المعرفة والفكر والخلاص، وأنها الأقدر والأجدر(14). وفى الوقت الذى تقف فيه هذه النخب الوسيطة وريثة نخب ما بعد الاستعمار فى هذا الموقف، تقف النخب البازغة فى موقف مخالف: فبعضها يلبس ثوبًا جديدًا، وبعضها الآخر يحمل هموماً جديدة؛ وفى الحالتين ليس هناك أيديولوجية، ولا مقولات سياسية راسخة وإنما مواقف عملية، وتفكير فى الحلول بشكل عملى (فردى كما يوحى مجتمع المخاطر)، ولا تتفق هذه النخب على أطر ثابتة. فالأفكار تتطاير منها على قدر انقساماتها، وعلى قدر تطلعاتها، ومن ثم الفشل فى تحقيق إجماع أو تجميع. ورغم أننى قد أوشك على أن أفترض هنا أن هذه النخب ربما تصاب بجرثومة الشعور النضالى، ومن ثم تصبح نخباً وريثة الوريث، فستدمج داخل النخب الوسيطة وتكتسب خصائصها النفسية والاجتماعية، أو تدخل فى انقسامات كبرى. أقول رغم ذلك، أن المستقبل قد يشهد تغيرات حاسمة فى بنائها وتوجهاتها.

وتوحى الظروف والعلاقة بين هذه النخب بثلاث ملاحظات: الأولى، أن المتأمل للعلاقة بين هذه النخب يجد أن النخبة المركزية المشكلة حديثًا تدفع إلى خلق مجال عام مشترك يتحقق فيه الصالح العام، ولكن الأطراف المقابلة التى تمارس السياسة فى الحياة، وليس فى المؤسسات الرسمية، تندفع نحو انقسام يشير فى بعض الأحيان بصور من استخدام العنف والتشوه اللغوى. يؤدى هذا الوضع إلى غياب مفهوم واضح ومتفق عليه للمجال العام، ومن ثم الصالح العام. والثانية، تباين الأساليب والتوجهات، خاصة بين النخب المركزية والنخب الأخرى. فالنخب المركزية التى تحكم مصر الآن لها توجه إدارى – خبروى – خاص؛ وهذا التوجه له طابع عملى أكثر من أيديولوجى، كما أنه يستبعد الأساليب التقليدية فى الاصطفاف الشللى. وفى المقابل، فإن النخب التى تقع خارج النطاق المركزى تعتمد على أساليب سياسية من التقارب والتباعد، الصراع والتحالف، والصيغ

الأيديولوجية، المزاعم والزعامة، كما تعتمد على صيغ قديمة فى الاصطفاف الشكلى. وهذا الاختلاف فى الأساليب يساعد أيضًا فى بهوت المجال العام وتحققه. والثالثة، أن المشهد يدل على حالة من إعادة التشكل والسيولة. فثمة صراع أو تنافس على اقتسام الكعكة السياسية أو ما يتبقى منها، وعلى القرب أو البعد من دائرة النخبة المركزية الجديدة، وعلى الزعامة وتقدم الصفوف. وفى ذلك كله لا يجد أحد منهم رصيد يمكن أن يستند إليه. حقيقة أن هناك بعض الأفراد لهم رصيد سياسى نابع من تاريخهم القديم، ولكن هذا الرصيد يتآكل يومًا بعد يوم رغم أن الكثيرين منهم لا يدركون ذلك.

تغير مواقع السلطة (دوران النخبة):

علينا أن نسأل فى النهاية عن الصعود والهبوط بين هذه النخب. لقد صعدت النخب الشبابية الاحتجاجية إلى الميادين، وإلى عالم الفضائيات، وظهرت وجوه منها فى قاعات الاجتماعات الهامة، مع الرؤساء والوزراء، وبرزت أصوات عديدة منهم فى المجال العام عبر الندوات والمؤتمرات، وأصبح زعماء الحركات الاجتماعية، والائتلافات الشبابية كالأيقونات التى يجمل بها كل مشهد عام. وظلت هذه النخب تروح وتجئ على هذه الحالة، وتحتج المرة تلو الأخرى، بل تحول الاحتجاج لدى بعضهم إلى أسلوب حياة، وتوثقت علاقات بعضهم بالمجال العام وبالخارج أيضًا. وكان هذا هو آخر صعود لهم، وربما آخر مكسب لهم.

وإذ فرحت النخب الاحتجاجية بهذا الدوران، اتجهت بعض النخب الوسيطة إلى صعود مباشر إلى دوائر السلطة. وكانت الجماعات ذات التوجه الدينى أقدر وأسبق، وأكثر قدرة على المبادرة، فنجحت فى الصعود. فصعدت النخبة الإخوانية، وخرجت النخبة السلفية من مرابضها. ولقد صعدت هذه النخب على خلفية رفض المجتمع للنخب المركزية القديمة من ناحية، والأمل فى الخلاص الدينى من ناحية أخرى. ولكن الجناح الذى وصل إلى سدة الحكم من هذه النخب الوسيطة أثبت فى أيام قليلة أنها هى الوريثة الجشعة لنخب ما بعد الاستعمار. فإذا كانت نخب ما بعد الاستعمار قد توحدت مع الوطن وتصورت أنها تملكه، فإن النخب الوسيطة قد استباحت الوطن وحاولت استملاكه؛ فاكتشف الوطن أنه يحشر فى نفق مظلم، فتعاظم الاحتجاج القادم من أسفل مرة أخرى ليجعل سقوط هذا الجناح من النخب الوسيطة سريعا.

ولقد لعبت الأجنحة الليبرالية من النخب الوسيطة والنخب الجدالية دوراً فى هذا الاحتجاج الذى سارع بسقوط الجناح الدينى الإخوانى. وبرزت بعض الوجوه منها فى الساحة السياسية فى مشهد السقوط. ولكن النهر قد كان يحمل مياهاً جديدة؛ الحضور الفعال للنخبة العسكرية. لقد كانت النخب العسكرية حذرة أشد الحذر فى قراراتها، وممارساتها أثناء فترة تحولات ما بعد الثورة. ومن ثم فقد كان حضورها رمزياً فقط. أما الآن فقد تحول الحضور إلى مركز الدائرة، وأصبح القائد العام هو "صاحب البيان" ثم الرئيس مدعومًا بثورة شعبية وتفويض شعبى مطلق. وهنا تحركت الأصوات الاحتجاجية القادمة من أسفل التحالف صوب النخبة العسكرية، وبدأ يتخلق فى الأفق وعى بتيار رئيسى جديد. لقد أصبحت النخبة العسكرية فى صدارة السلطة، وبدت وكأنها تصنع نخبة مركزية جديدة، تكتسب قوتها لا من تحلق جل النخب الاحتجاجية، وبعض النخب الوسيطة، حولها، بل من تحلق فئات كثيرة من الشعب.

ولكن الصراع لم يختف تماماً من المشهد، فقد بدأ يطل من جديد، وبشكل جديد. فلقد تحول جناح الإخوان، للنخبة الدينية، من موقع "الرابض"، "المترصد"، الحاكم القادر على الانتفاع إلى موقع المحتج الأكبر، المسرف فى احتجاجه، والعنيف فى مواجهاته. وانشق السلفيون على أنفسهم فمنهم من ذهب يناصر شرعية قديمة للإخوان، ومنهم من ناصر الشرعية الجديدة واصطف فى صفوفها. . ولقد اتجهت بعض النخب الاحتجاجية التى شعرت أنها لم تجن شيئاً من كعكة السلطة إلى صفوف المعارضة. ودخل المجتمع كطرف فى الصراع، فبدأت الفسيفساء تعيد تشكيل نفسها من جديد. وقد ينجح التيار الرئيسى فى هذا الصراع فى تشكيل نخبة مركزية قوية، ولكن حالة التفكك والانقسام لم ترسو على بر. فالقوى التى خلقته لا تزال تعمل، ومجتمع عدم اليقين،

والانفلات، والمخاطرة لا يزال يعيد إنتاج نفسه، ولا يزال الخلاص الفردى هو الحل المجدى. ولا مفر فى هذا الظرف من "ناظم جمعي" قوى يتأسس على وعى جماعى قوى.

المراجع:

1- أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، مجلة الديمقراطية، العدد 51، 2012.

عبر لويتار فى كتابه "ظرف ما بعد الحداثة" عن سقوط السرديات الكبرى، أنظر:

2-Jean-Francois Lyotard, Postmodern Condition, Trans. By G.Bennington, University of Minnesota Press, 1984.

3- انظر حول تشكل البنية: أحمد زايد، آفاق جديدة فى نظرية علم الاجتماع: نظرية تشكيل البنية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول والثانى، المجلد 33، 1996.

4- أورليش بك: مجتمع المخاطر العالمى: بحث عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرون، المركز القومى للترجمة، القاهرة، 2006، ص 6.

5- المرجع السابق، ص 27.

6- المرجع السابق، ص 91.

7- يتفق هذا مع ما توصل إليه البحث العالمى للقيم حول شيوع قيم ما بعد الحداثة (القيم الفردية والقيم المادية). انظر حول أهم نتائج بحث القيم العالمى فيما يتعلق بالعالم الإسلامى:

منصور معدل (محرر) القيم كما تدركها جماهير العالم الإسلامى والشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2012.

8- انظر: أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافة الوطنية، مجلة عالم الفكر، الكويت المجلد 32 (1)، 2003، ص ص 7-38.

9- انظر إيمان رجب، الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة فى مصر: محاولة للفهم"، مجلة أحوال مصرية، يناير 2011.

10- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المشهد السياسى المصرى بعد 25 يناير 2011، الأحزاب السياسية المصرية (2)، تقارير معلوماتية وإحصاءات، أغسطس 2011.

11- أنظر تحليلا لعلاقات النخبة المركزية بالنخب المحيطة فى:

أحمد زايد: النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظرى مع إشارة خاصة إلى تشكلها فى المجتمع المصرى، في: النخب الاجتماعية حالة مصر والجزائر، تحرير أحمد زايد، وعروس الزبير، القاهرة: مكتبة مدلولى، 2005.

12- أنظر تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بعنوان، المدونات المصرية: فضاء اجتماعى جديد.

13- حسن أبو طالب، نخبة الثورة: جدلية العدم والبناء، مجلة الديمقراطية، العدد 53. يناير 2014، ص 39.

14- أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، مرجع سابق.

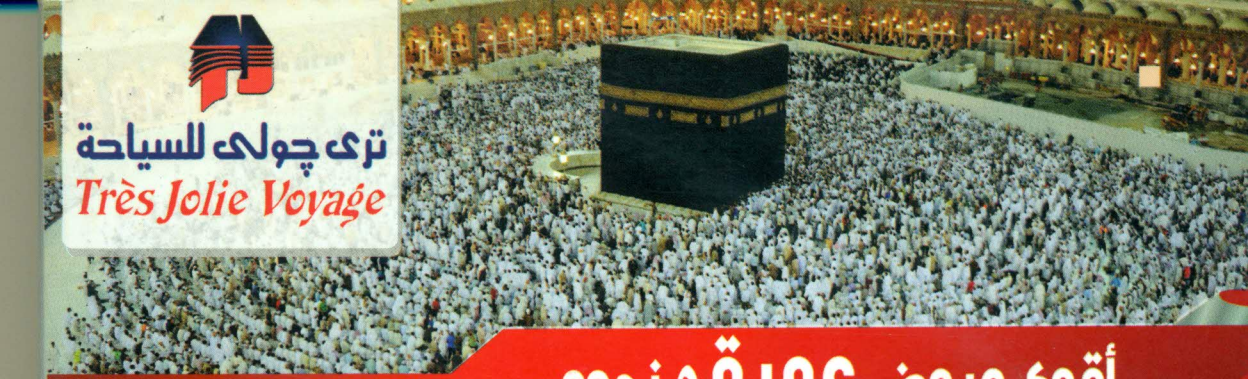

ترى چولى للسياحة
Très Jolie Voyage

أقوى عروض عمرة ٥ نجوم

خير رفيق لك بجوار خير الجوار

بسعر مش ٥ نجوم بس بخدمة ٥ نجوم (ترى چولى)

٦ أيام / ٥ ليالي
المدينة: دار الأيمان الترکونتيننتال
مكة: فيرمونت مكة
٨٩٩٠ ج
طيران المدينة مباشر- إفطار - خدمات VIP

١٠ أيام / ٩ ليالي
المدينة: ميركيور جراند
مكة: فيرمونت مكة
٨٣٥٠ ج
طيران المدينة مباشر + إفطار حسب البرنامج

١٠ أيام / ٩ ليالي
المدينة: الأيمان طيبة
مكة: دار الأيمان جراند
٥٥٩٠ ج
طيران جدة / جدة + إفطار حسب البرنامج

المدينة: فندق الحرم
مكة: موفنبيك هاجر مكة
٧٦٩٠ ج
طيران المدينة مباشر أو عودة من المدينة + إفطار حسب البرنامج

٨ أيام / ٧ ليالي
المدينة: فندق الحرم
مكة: المروة روتانا
٧٢٩٠ ج
طيران المدينة مباشر + إفطار حسب البرنامج

١٠ أيام / ٩ ليالي
المدينة: الأيمان طيبة
مكة: فندق الشهداء
٦٥٩٠ ج
طيران المدينة مباشر + إفطار حسب البرنامج

١٠ أيام / ٩ ليالي
المدينة: الأيمان رويال
مكة: الصفوة رويال
٧٩٥٠ ج
طيران عودة من المدينة مباشر + إفطار حسب البرنامج

تتصور أن الأسعار الرخيصة دي عليها كمان خصم يصل الى ٢٠٠ جنيه

على البرنامج الفاخر والبرنامج السريع لكل عملاء ترى جولي المستنيين اللي طلعو معانا قبل كده رحلات عمرة أوحج

١٥ يوم / ١٤ ليلة
المدينة: فندق الحـــرم
مكة: الصـفوه رويـال
٩٥٩٠ ج
طيران عودة من المدينة مباشر + إفطار حسب البرنامج

١٥ يوم

١٥ يوم / ١٤ ليلة
المدينة: الأيمان طيبة
مكة: دار الأيمان جراند
٦٨٩٠ ج
طيران عودة من المدينة مباشر + إفطار حسب البرنامج

رحلات أسبوعية من القاهرة و رحلات من الأسكندرية

عروض خاصة على رحلات أجازة نصف العام والأماكن محدودة
رحلات عمرة خاصة ٥ نجوم حسب رغبات العميل في الفنادق والتوقيتات

العمرة الملكية

في أفخم فندق بمكة و أحدث فندق بالمدينة

مكة: قصر رافلز مكة
ثنائي : ١٧٩٠٠ جنيه

المدينة: العقيق أراك المدينة
ثلاثي : ١٥٩٠٠ جنيه

١٠ أيام / ٩ ليالي طيران للمدينة مباشرة
- الإقامة بمكة المكرمة فى سيجنيتشي سويت (Signature Suite)
- الإقامة بالمدينة المنورة فى أكزيكتيف سويت (Executive Suite)
- الإنتقالات بسيارة جيمس خاصة بالسعودية
- لاونج خاص لتناول الإفطار
- مشروبات وسناكس طوال اليوم
- أنترنت عالي السرعة مجاني
- خادم خاص طوال الـ ٢٤ ساعة (Butler Services)
- مشرفين متخصصين فى الإستقبال والتوديع بالسعودية
- خدمة VIP مميزة فى الإستقبال والتوديع بمطار القاهرة
- ليموزين خاص لباب الطائرة بمطار القاهرة

خصم خاص
على العمرة الملكية
٥٠٠ جنيه
لعملاء ترى چولي

Call US
16114